

مواصلة سعيها لبسط يدها على كامل ثروتها النفطية الوطنية . وهو يهدف أيضا الى المحافظة على ما تبقى من مصالح الاحتكارات النفطية في هذه الاقطار قبل أن تمتد اليها روح التغيير والثورة فتعصف بها وتنتهي عملية نهب واستغلال تجاوزت حدود الوصف . ويهدف فور ذلك الى تخويف الاقطار المصدرة للنفط ، ولا سيما العربية منها ، لكي ترضخ لمشيئة أمريكا الاستعمارية فتوظف عوائدها النفطية في أمريكا لكي تكون هذه التوظيفات هناك بمثابة رهائن تحول بين أي حكومة وطنية قد تأتي بها الايام وتأميم مصالح شركات النفط الاحتكارية في ذلك القطر . والرئيس الأمريكي غير قانع بقيام الاقطار المصدرة للنفط بتوظيف أموالها النفطية الهائلة في أمريكا فقط ، وهذا ما هو جار الآن على قدم وساق ، بل هو يريد أن تكون للسلطات الأمريكية تقرير كيفية توظيف هذه الاموال وفي أية قطاعات وحقول وتقرير الشكل الذي تستخدم فيه هذه الاموال . وبعبارة أخرى أنه يريد أن تستعيد أمريكا من الدول المصدرة للنفط باليد اليسرى ما تدفعه ثمن مستورداتها النفطية باليد اليمنى . وهو لا يريد ذلك فحسب ، بل يريد أيضا أن تستأثر أمريكا بنصيب الأسد من عائدات الاقطار المصدرة للنفط وذلك على حساب اقطار أوروبا الغربية التي تتطلع بدورها الى استعادة جزء كبير مما تدفعه ثمن مستورداتها النفطية على هيئة ودائع واستثمارات وتوظيفات في اقتصادها ، وكانت مسألة تقسيم هذه العائدات التي يطمحون باستعادتها من الاقطار المصدرة للنفط هي المادة الرئيسية على جدول أعمال مؤتمر الوزراء والمال للدول الرأسمالية الخمس الرئيسية الذي كان منعقدا في « كامب ديفيد » في الوقت الذي القى الرئيس الأمريكي خطابه المشار اليه في مؤتمر الطاقة العالمي التاسع .

والتر ليفي :

مهندس استراتيجية المجابهة النفطية الأمريكية

ان المتمعن في نصوص خطابي كل من الرئيس الأمريكي فوررد ووزير خارجيته هنري كيسنجر المشار اليها يتبين أنه ليس فيهما أفكار مبتكرة ، فالآراء التي ردها تتداولها الدوائر الاستعمارية الأمريكية والصحافة المعبرة عن هذه الدوائر منذ شهور . ولعل الاساس النظري للموقف السياسي الذي عبر عنه فوررد وكيسنجر في خطابيهما مستمد في جملته من التحليلات والدراسات التي نشرها الخبير الصهيوني والتر ليفي الذي يعد أشهر الاختصاصيين الأمريكيين في سياسة اقتصاديات النفط . ففي دراسة له كان قد نشرها في شهر نيسان الماضي نبه الاذهان الى أن « منظمة الاقطار المصدرة للنفط » (أوبك) تواجه مشاكل داخلية خطيرة قد تعرضها للانقسام بسبب تضارب المصالح بين أعضائها(٢١) . وهو يرى أن « الانشقاق في صفوف الدول المنتجة للنفط قد يؤدي الى هبوط كبير في أسعار النفط في السنوات الأخيرة من هذا العقد » . وهو يعتقد أن « عودة الانسجام والوئام بين أعضاء الأوبك من شأنها أن ترفع الأسعار من جديد مما يؤدي الى تفاقم الفوضى الاقتصادية والنقدية بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له على حد سواء » ، وهو يرى أن الدول المستهلكة للنفط مضطرة بسبب غلاء الأسعار الى تبني برامج نقشفية طويلة المدى ، إذ سيكون من الصعب عليها في السنوات القادمة أن توفر المال اللازم لشراء المستوردات الضرورية من النفط . أما مشكلة الدول المصدرة للنفط على المدى الطويل فهي تأمير نمو عائداتها النفطية في عالم سيلجأ بصورة متزايدة الى النقشف في استهلاك الطاقة » . وتتكهن دراسة ليفي هذا بأن « ارتفاع الأسعار سيدفع الدول المستهلكة للنفط الى تخفيض استهلاكها الى الحد الأدنى الذي يسمح باستمرار النمو الاقتصادي والعمليات الصناعية » . وترى الدراسة ان « هذا